ولما أثارته من جدل لا زال يتفاعل، وسيتصاعد في قابل الأيام الى أن تجد حلها قضية أسرى ومعتقلي الحرية الفلسطينيين وغير الفلسطينيين ممن انضووا تحت لواء الثوره الفلسطينية مناضلين ضمن صفوفها وقادهم خيارهم الثوري والانساني وحظهم العاثر الى السجون والمعتقلات الصهيونية.

ان اتفاق أيلول "**أوسلو**" لم يأت من قريب أو بعيد على قضية أسرى أو معتقلي الحرية .. لقد تجاهلها كليا .. وبالطبع لم يأت أتفاق أيلول ومن بعده أتفاق القاهرة على ذكر "اتفاقية جنيف الرابعة" التي وقعت اسرائيل عليها من باب إلزامها بمقتضياتها -على الاقل- في قضية الاسرى والمعتقلين، لتستميل قضية سجناء الحرية الى موضوع "**تفاوض سياسي**" يخضع لنفس منطق ميزات القوى السائد في المفاوضات الثنائية، وللمنطق والاملاء الاسرائيليين .. وليرى المفاوض الفلسطيني نفسه رهن الابتزاز الإسرائيلي، وكذلك الأسير الفلسطيني. أكثر من تسعة آلاف سجين ومعتقل فلسطيني وعربي كانوا عشية التوقيع على اتفاق القاهره يرضخون في باستيلات الصهيونية وفي شروط غير انسانية، حكم عليهم بأن يقعوا، بحكم الدوافع والمنطق الذي حكم المفاوضات الثنائية والاتفاقات المتمخضة عنها، ضحايا للابتزاز السياسي ولتصفية الحساب معهم كجماعات وفئات وأفراد من قبل السلطات العسكرية والأمنية الصهيونية على أسس تحددها السلطات السياسية والعسكرية والمخابراتية ومصلحة السجون ومن على أرضية:

الموقف من العملية السياسية: هل يدعم اتفاقات أوسلو القاهره أم لا؟ هل على يديه دم يهودي أم لا؟ هويته ومكان سكناه .. هل يحمل هوية "المناطق" أم القدس أم من مناطق أل ٤٨ أم من الخارج؟ .. اريحا وغزه أم مناطق الضفة الغربية الأخرى ... الخ! تاريخه النضالي، مواقفه الوطنية ومجمل سماته الشخصية بما في ذلك التقييم المستقبلي لموقعه وموقفه..الخ. **إن الاتفاقات جميعها، ومواقف المفاوض -السلطة الفلسطينية- تسلح الاسرائيليين بالأوراق والأدوات التي تسهل عليهم**